

ننتخب أم لا ننتخب ؟

عبد الخالق الشاهر

اربليل



والانقلابات) لأنها ليست خيارا شعبيا فالشعب رغم ان السوء بلغ مبلغا غير مقننغ بان يأتي من لا يعرفه بقوة السلاح او بقوة امريكا فضلا عن الاستحالة شبه المطلقة لتحقيق الانقلاب لان عصرها قد ولى . دستورنا ليس فيه نسبة مصوتين ناجحة او فاشلة وعليه النتائج ستكون شرعية حتى لو صوت عشرة مواطنين فقط وبالتالي تسقط حجة من يدعي انه يريد افسال الانتخابات بعدم التصويت .. ولو كان الامر كذلك لحملت مكبر الصوت وزرت كل قرية عراقية وانا اصرخ (لا تنتخبوا) وقد يقول قائل ان ذلك سيوضح العملية الانتخابية وانا اقول ان الطبول التي ستقرع في بلد الف فضائية ستغلي على صوت عليه نعم من لدن ثمانية ملايين عراقي^{٥٥}

يمكن القول انني ان لم انتخب فالغاية الوحيدة التي ساحتقها هي اتي صوتي سيكون سلاحا بيد المزورين وان انتخبنت فاني صوت لن اعطي سلاحى لهم خصوصا ان لم انتخب ابن ديني وابن مذهبي وشيخ عشيرتي ومن يهديني البطانيات يبقى المختصر المفيد هو ان الغاية الوحيدة التي سيحققها من لا ينتخبوا هو تقوية موقف المزورين ، مع الاعتراف بانهم سوف لن يساهمو في شرعة العملية السياسية على المستوى الاعلامي فقط

سوريا فانكشف زيف الحماس والسعود وطغى الكسبل والكسالى على المشهد عليه ينبغي التفكير في ان نصف من سوف لا ينتخبوا هم كسالى بالفطرة وليس لأي سبب آخر يتحججون به عادة (كالوجوه الكالحة ، والفاسدين ، والفساد والتدخل الاقليمي وغير ذلك) **امكانية التغيير**

نعود الى (الغاية) ونسال ما هي الغاية لمن ينتخب؟ هل هو مؤمن بإمكانية التغيير من خلال صندوق الاقتراع؟ وهل سيضمن ان صوته الذي اعطاه لحزب مدني صغير سوف لن يذهب الى الاحزاب الصغيرة الكبيرة التي وضعت النظام الانتخابي (سانت ليغو) الجحف بحق الكتل الصغيرة لتسرق اصواتها وتعطيها للكتل الكبيرة ؟؟ والشعب معظله يعول اليوم على الكتل المدنية الصغيرة كونه يرى انها

البديل المناسب للكتل الكبيرة التي قادت البلد لدورات ثلاث واوصلته الى ما وصل اليه ورغم ذلك سبق لهم ان فازوا ثلاث مرات ، ولئن يقول ان العراقية فازت في احادها اقول نعم انها فازت كتلة (انتخابية) وفشلت كتلة (نيابية) بموجب الدستور بسبب عشق بعض اركانها لركوب الطائرات وترك

الحيل على الغارب . (الغاية) التي يحققها من لا ينتخب وبمسال ما هي (الغاية) وما هي بدائله ؟؟ لننسقط اولا (الثورات

تقدير الموقف في العلم العسكري من اصعب الدروس في كلية الركان وهو يشبه الى حد ما (بحوث العمليات) المدني...ولعل اهم فقرة فيه وأولها هو فقرة (الغاية) وكيف تحددنا من خلال المعطيات وتضعها نصب العين خلال عملية التقدير برمتها موضوعنا اليوم معطياته مشوشة وغامضة واحتمالات النصب كبيرة فيه بل ان الرئيسى فيه ومثل هذا مدخلات (مريح طائفي وناحل طائفي) لن تؤدي الا لخرجات مساوية فكيف اذا كانت كل المدخلات هي سلبية او مشكوك بها على الاقل (المفوضية الحزبية ، النظام الانتخابي سانت ليغو الذي يسرق اصوات السمك الصغير ليعطيه للمسك الكبير ، المال السياسي ودوره الخطير، التدخلات الإقليمية والدولية ، نقص الوعي العام ، طيبة العراقي التي تجعله يلدغ من نفس الجحر مرات ومرات ، الفشل البائن والتكرر لولايات ثلاث) وغير ذلك الكثير

كانت سوريا تحت العراقيين القيمين فيها على الانتخابات وكان هناك مليون ونصف عراقي مقبم هناك ايام الانتخابات التي فازت فيها العراقية وكان البغويون متفقين على السيد علاوي وكان لهم ثقل عددي كبير هناك ، وبعد التشجيع والتوعية وتقديم التسهيلات كانت النتيجة 37 الف ناخب فقط في عموم

اردوغان إلى اليونان في 2017 التي كانت أولى الزيارات الرسمية منذ 65 عامًا، بداية إيجابية للغاية من أجل تحسين العلاقات. ولا شك أن التحالف والصداقة واتفاقات التعاون التي تم في جوانب عديدة ستشكل احتياطات قوية ضد المؤامرات التي تستهدف تاليب البلدين على بعضهما. ومن الأهمية بمكان أن يتجاهل البلدان الاستفزازات التي تقومها مجموعات محددة ذات مصلحة في ذلك، وأن يركزا بدلًا من هذا على التقارب، إذ يشبه كل بلد منهما الآخر تشابهًا كبيرًا في صداقاته وعاداته وتقاليده وأساليب حياته، فقد تعاشيا لقرون من الزمان ولا يزالان يفعلان ذلك حتى الآن.

ولن يسبب الانهيار في الأوقات التي تحل الصداقات فيها ضرورة قصوى سوى الإضرار الشديد بـلا البلدين وبالمنطقة عموماً. وفي هذه الأوقات الخاصة التي تكثر فيها الحروب والأزمات الاقتصادية في العالم، من المهم أن نحول السلبية إلى إيجابية وأن نعيد إحياء صداقة يصل عمرها إلى 500عام.

من الواضح أن تركيا واليونان لن تجني أي

منهما أي شيء من تجدد مثل هذه الأزمات وعلى النقيض من هذا، يتضح أن تعريض هذين البلدين للخطر من خلال التشجيع على مثل هذه الأزمة لن يفعل شيئاً سوى الإضرار بهما

الإضرار بهما. ومرة أخرى، سيكون الجانب الوحيد المستفيد من الأزمة الناتجة مقصوراً على الأجهزة السرية التي تعتبر أن مثل هذا التحالف غير ملائم لأهدافها.

نهج المعقول وقد دُبرت نفس المؤامرات ضد التحالف التركي الروسي، غير أن النهج المعقول لكلا القائدين نجح في إحباط هذه المؤامرة، بل إنه حقق نتائج عكسية. فمن الأهمية بمكان أن تتحرك تركيا واليونان بحذر وحس سليم كي تحيط هذه المؤامرات، وأن تكون كل منهما حذرة من الدوائر الاستفزازية، فضلاً عن أن تحديد هوية مثل هذه العوامل الاستفزازية التي استشرت في إدارة ديواوين وإعلام كلا البلدين ونبذها، سيشكل خطوة أولية مهمة.

وأنسدت حالة التوتر مرة أخرى بعد 22 عاماً في 28 يناير/ كانون الثاني بين تركيا واليونان بسبب جزر كارداك، فقد منع خفر السواحل التركي وزير الدفاع اليوناني بانوس كامينوس من الاقتراب إلى جزر كارداك بزورق حربي من أجل وضع إكليل على الجزيرة. وبعد التحذيرات، غادر الوفد اليوناني المياه التركية قبل أن تتصاعد الأزمة أكثر من ذلك. ويبدو بكل وضوح أنه حتى الجزر الصغيرة يمكن أن تُستخدم لإثارة جيشين ضد بعضهما، كما يمكن أن يستخدمها دعاة الحرب باعتبارها سبباً لهما. ومن الواضح أن تركيا واليونان لن تجني أي منهما أي شيء من تجدد مثل هذه الأزمات. وعلى النقيض من هذا، يتضح أن تعريض هذين البلدين للخطر من خلال التشجيع على مثل هذه الأزمة لن يفعل شيئاً سوى

نشب بين أطقم الإنقاذ اليونانية والتركية وكن البلدان على حافة الحرب، تدخلت الولايات المتحدة وحلقت الناقوس وساعدا في التوصل إلى حل لهذه الأزمة.

والصداقة بين البلدين، كما افتعلت الأزمات والصراعات لخدمة هذه الغاية، بل إنها دبرت الحيل كي يكون البلدان على حافة الحرب لأسباب تافهة وغير منطقية على الإطلاق. تسبب السيناريو المقيع، المدعوم بدعاية مروسة للغاية وتقنيات استفزازية على مر التاريخ منذ الحرب العالمية الأولى، ولم يسمح لتركيها واليونان ببناء الصداقة والتخالف والتعاون فيما بينهما، وهو ما سيؤدي بكل تأكيد كلا البلدين، ونتيجة للزراع المتعددة، منع هذا التحالف من أن يؤتي ثماره رغم قدرته بكل سهولة في حال نجاحه على ضمان السلام والاستقرار والرفاه في المنطقة. تعتبر (أزمة كارداك) التي تسبب التوتر بين البلدين بين الصين والإخر، أحد هذه الأسباب المختلفة التي تُستخدم لمنع الصداقة بين اليونان وتركيا. وقد اندلعت هذه الأزمة لأول مرة عندما جنحت سفينة تركية إلى شواطئ جزر كارداك في بحر إيجه عام 1996 تصاعدت حدة الأزمة بعد خلاف

عاش الشعبان التركي واليوناني جنباً إلى جنب فوق نفس الأرض لقرون من الزمان، فقد اختلطاً فيما بينهما وتوفقت علاقاتهما وارتبطا ببعضهما من خلال عديد من الروابط الثقافية والتاريخية. وكان من الواجب أن تصبح النتيجة الطبيعية لهذا التعاضد وجود علاقة وطيدة واخوة وصداقة بين الشعبين، وهو الحال في العديد من الأمثلة المشابهة حول العالم. على الرغم من هذا، سارت الأمور على النقيض من ذلك لهدين البلدين.

دوائر محددة يكشف تحليل معمق عن أن الأسباب وراء هذه النتيجة الغريبة يكمن في دوائر محددة لم تضع في عين الاعتبار بناء هذه الصداقة والتحالف كي تضمن خدمة مصالحها وخطتها. وقد صار اعتبارياً لهذه الدوائر المشار إليها أن تتدخل وتعيد السيناريوهات الكارثية متى ظهرت في الأفق فرصة لظهور صداقة بين تركيا واليونان. وقد استغلت نفس الدوائر كل فرصة موالية لزرع بذور

الانتخابات البرلمانية لعام 2018 نموذجاً

المشهد العراقي.. وإشكالية بناء وعي مجتمعي

مطالب واحتياجات المواطنين لتصبح المخرجات الحكومية رداً عليها وتحقيقاً لها. **تحقيق وحدة** 10- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الوطني من خلال تعامل الدولة مع مواطنيها على أساس المساواة بين جميع أفراد المجتمع، بلا استثناء ولا تمييز. كما لا بد للدولة أن تعمل بصفة العمومية أي أن تنظر إلى الفرد وتتعامل معه بصفته مواطناً لا فرداً له كل الحقوق وعليه كل الامتيازات، والالتزام بالعقد الاجتماعي من جانب الدولة والفرد على السواء. 11- ضرورة التركيز على مراقبة سلوك الأحزاب السياسية والالتزام بلوائح السلوك الانتخابي في العراق.

12- العمل على زيادة الوعي السياسي الانتخابي للناخب العراقي من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام المستقلة وبت روح المواطنة والابتعاد عن ثقافة الولاءات بكافة أشكالها والتركيز على بناء ثقة سياسية لدى الناخب منبعية على بناء الدولة وتمييزها بكافة أشكالها من خلال ممارسة المشاركة

والقيام إعمار البنى التحتية باعتماد على عنصر عمل وخبرة عراقية مع الشركات الأجنبية . 7- لا بد للأحزاب السياسية العراقية من وضع برامج سياسية واضحة والالتزام بها، مع الاعتماد على الممارسة الديمقراطية بداخلها لتصبح مدارس حقيقية لتعلم وتعليم للديمقراطية. 8- عزل أي مسؤول تنفيذي ثبت فساده أو عدم قدرته على الإدارة الكفوءة، مما يزيد من ثقة المواطن بجدي وأهمية حرية المشاركة السياسية وقوة القانون والسلطة الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء عنصر اللامبالاة السياسية وخلق مواطن مشارك في صناعة القرار السياسي أو المساهمة فيه.

9- العمل على إجراء التعديلات الدستورية على الدستورين العراقي والمصري، فمن خلال العملية الانتخابية المستندة إلى المواد الدستورية التي تحظى بقبول الأغلبية التي تسري على الحكام والمحكومين على السواء يمكن الحكومة من كسب شرعيتها، ولأجل ترصين هذه الشرعية وتحقيق القبول العام لا بد للحكومة من الاعتماد على البطالة من خلال العمل على الصدع والقطاعات، أي تحقيق

تحديدا في العراق والركون إلى الانتخابات من خلال الأخذ بالأغلبية السياسية والأقلية السياسية، بغض النظر عن التكوينات الاجتماعية. 4- ضرورة ابتعاد مجلس النواب العراقي عن السلعة القومية والطائفية المناطقة كما لا بد من الابتعاد عن لغة العنف ليكون مدرسة حقيقية للديمقراطية وقناة فاعلة للاستقرار في كافة جوانبه. وبالتالي حتى نستطيع صناعة وعي سياسي فاعل ورؤية لدى الناخب في اختيار الأوصياء ونجاح عملية الانتخاب وتحديد الانتخابات النيابية المقبلة عام 2018، فهذا الأمر يتطلب:

ثقافة الخضوع 1- العمل على إلغاء ثقافة الخضوع والواجب وتحجيم ضعف الوعي النقابي في العراق من خلال نشر ثقافة سياسية مشاركة قوامها الولاء للوطن وليس الولاء إلى فئة معينة أو مذهب أو طائفة أو قومية معينة، ثقافة تحمل ملامح الحفاظ على استقلال السلطة القضائية، كما لا بد من تفصيل دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد بوصفها مؤسسات مستقلة.

2- تعزيز وتنظيم دور مؤسسات المجتمع المدني لتصبح مؤسسات حقيقية للارتباط من جعل دورها الأول وهمها الأكبر ينصب لخدمة الولاء الكلي للوطن، عبر الحفاظ على استقلالها من خلال تنظيم علاقاتها بالسلطة الواجب قيامها على التوازن وليس الانحياز أو الخضوع من أجل قيامها بدورها الصحيح. إذ لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية انتخابية إلا في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة وقوية دولة حق وقانون، لا دولة حزب، أو دولة قومية أو دولة عشيرة، أو دولة طائفة أو جماعة دينية، أو دولة جماعة عرقية. 3- إلغاء المحاصصة الطائفية

الأزمات والتي يقيننا قد وقع في غفلة وخدع بتوجهات الناخبين وبالتالي تسبب ضعف وعيه السياسي في إنقشار وسيادة هذه الأزمات ووصول الدولة إلى حالة الانهيار لولا وقوف العراقيين وقفة واحدة ضد الإرهاب وزيادة إدراكه بضرورة التغيير وانتخاب وجوه جديدة كفوءة مستقلة تسعى لتحقيق الاستقرار في كافة جوانبه.

وبالتالي حتى نستطيع صناعة وعي سياسي فاعل ورؤية لدى الناخب في اختيار الأوصياء ونجاح عملية الانتخاب وتحديد الانتخابات النيابية المقبلة عام 2018، فهذا الأمر يتطلب:

1- العمل على إلغاء ثقافة الخضوع والواجب وتحجيم ضعف الوعي النقابي في العراق من خلال نشر ثقافة سياسية مشاركة قوامها الولاء للوطن وليس الولاء إلى فئة معينة أو مذهب أو طائفة أو قومية معينة، ثقافة تحمل ملامح الحفاظ على استقلال السلطة القضائية، كما لا بد من تفصيل دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد بوصفها مؤسسات مستقلة.

2- تعزيز وتنظيم دور مؤسسات المجتمع المدني لتصبح مؤسسات حقيقية للارتباط من جعل دورها الأول وهمها الأكبر ينصب لخدمة الولاء الكلي للوطن، عبر الحفاظ على استقلالها من خلال تنظيم علاقاتها بالسلطة الواجب قيامها على التوازن وليس الانحياز أو الخضوع من أجل قيامها بدورها الصحيح. إذ لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية انتخابية إلا في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة وقوية دولة حق وقانون، لا دولة حزب، أو دولة قومية أو دولة عشيرة، أو دولة طائفة أو جماعة دينية، أو دولة جماعة عرقية. 3- إلغاء المحاصصة الطائفية

إن بناء ثقافة سياسية فاعلة في مجتمع وُصف بأنه مجتمع ديمقراطي فتي أمر ليس باليسير، خصوصا في ظل حداثة التجربة الديمقراطية وخوض المواطن العراقي لتجارب إنتخابية لم يشهدها سابقا وبالتالي فإن بناء ثقافة سياسية ووعي سياسي لدى الناخب العراقي تعرض لمعوقات عدة بدأت منذ تأسيس أول حكومة عراقية مؤقتة في عام 2004 والتي تأسست وفق مبدأ المحاصصة القومية والمذهبية، ومبدأ الديمقراطية التوافقية والتي أسست لرؤى انتخابية على أساس الفئة القومية والمذهبية بعيدا عن معايير الكفاءة والعلمية والتخصص. وتعرضت البلاد لأزمات عدة أمنية واقتصادية واجتماعية بسبب نزاعات الأحزاب والكتل على المناصب وتوليها لأبعد فترة، الخلل لا يكمن فقط في رؤية الأحزاب الضبابية المركزة على السلطة، والتشبيث بها لا في محاولة توريث بعض المناصب لبناء المرشحين وأقربائهم وبالتالي تفشي الفساد الارابي والمالي في جميع مفاصل الدولة، بل يكمن الخلل أساسا في وعي الناخب ومدى وجود إدراك عقلي لدى المواطن العراقي بضرورة اختيار المرشح ذي الكفاءة العلمية والتخصصية واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، فالمواطن العراقي بات همه توفير لقمة العيش وحماية أسرته وأهله من الأزمات والزراعات التي تولدت أساسا من صراع الأحزاب ذات الرؤى القومية والمذهبية وانعكاسها على المجتمع العراقي وبياتت مع شديد الأسف منهاجا وتحولت إلى تنشئة سياسية تشبوهها الضبابية والوهن .والنتيجة تواتر الأزمات وسيادة الفقر والتفكك الاجتماعي وأزمات إقتصادية وسياسية

في مجتمع وُصف بأنه مجتمع ديمقراطي فتي أمر ليس باليسير، خصوصا في ظل حداثة التجربة الديمقراطية وخوض المواطن العراقي لتجارب إنتخابية لم يشهدها سابقا وبالتالي فإن بناء ثقافة سياسية ووعي سياسي لدى الناخب العراقي تعرض لمعوقات عدة بدأت منذ تأسيس أول حكومة عراقية مؤقتة في عام 2004 والتي تأسست وفق مبدأ المحاصصة القومية والمذهبية، ومبدأ الديمقراطية التوافقية والتي أسست لرؤى انتخابية على أساس الفئة القومية والمذهبية بعيدا عن معايير الكفاءة والعلمية والتخصص. وتعرضت البلاد لأزمات عدة أمنية واقتصادية واجتماعية بسبب نزاعات الأحزاب والكتل على المناصب وتوليها لأبعد فترة، الخلل لا يكمن فقط في رؤية الأحزاب الضبابية المركزة على السلطة، والتشبيث بها لا في محاولة توريث بعض المناصب لبناء المرشحين وأقربائهم وبالتالي تفشي الفساد الارابي والمالي في جميع مفاصل الدولة، بل يكمن الخلل أساسا في وعي الناخب ومدى وجود إدراك عقلي لدى المواطن العراقي بضرورة اختيار المرشح ذي الكفاءة العلمية والتخصصية واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، فالمواطن العراقي بات همه توفير لقمة العيش وحماية أسرته وأهله من الأزمات والزراعات التي تولدت أساسا من صراع الأحزاب ذات الرؤى القومية والمذهبية وانعكاسها على المجتمع العراقي وبياتت مع شديد الأسف منهاجا وتحولت إلى تنشئة سياسية تشبوهها الضبابية والوهن .والنتيجة تواتر الأزمات وسيادة الفقر والتفكك الاجتماعي وأزمات إقتصادية وسياسية

إختلف من أونة إلى أخرى وفقا لتوسع مطامع الأحزاب المتنفذة في مدى إيجاد السبل الحكومية للسيطرة على إرادة الناخب، ولكن عن أي شكل من الناخبين سيطرت هذه الأحزاب؟ في الانتخابات النيابية عام 2005 وفقا لحدائق التجربة الديمقراطية وحدائق الوعي السياسي لدى المواطن العراقي بكافة فئاته وتوجهاته فإن مهمة إقناع الناخب بتوجهات هذه الأحزاب كان سهلا لدرجة كبيرة وإستمر الحال كذلك وإن كان بوتيرة أخص في انتخابات عام 2010النيابية أيضا مع الأخذ بالحسبان أن الناخب العراقي كانت لديه رؤية مفادها إن اختياره للمرشح في الانتخابات النيابية لا يختلف بالضرورة مع انتخابات مجالس المحافظات، وتحت ذريعة تشابه رؤى الأحزاب ومرشحيتها في كلتا الحالتين. ومع إن الانتخابات النيابية عام 2014قد شهدت نوعا ما نقلة جزئية في توجهات الناخب وما آلت إليه التحالفات من صعود وجوه لم تكن جديدة ولكنها تسنمت زمام مناصب جديدة. وهنا تكمن الغاية الرئيسية لدى الأحزاب وخصياتها وهي (المنصب)، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المجال، في ظل هذه الانتخابات وجود قانون منظم لها ومؤسسة مستقلة هي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أين يكمن دور الثقافة السياسية والتي ينبثق منها الوعي السياسي؟ هل فقد من العراقيين الأبرياء جراء هذه

أحمد صادق الندلاوي

ديالى

يعرف فقهاء السياسة والقانون حق الانتخاب على إنه : حق من الحقوق السياسية مقرر لكل مواطن من مواطني الدولة بحيث يكون له الحق في ممارسة بما من شأنه التعبير بحرية كاملة عن آرائه واختياراته السياسية. ويرى آخرون بأنه الأسلوب الذي بدأت تأخذ به الدول منذ الثورة الفرنسية عام 1789، ويعتبرونه النموذج الديمقراطي الوحيد المعبر عن الإرادة الشعبية للأمة. وتعرف: بانها الوسيلة الأساس للديمقراطيات النيابية وذلك من خلال قيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة. تعد الانتخابات بمثابة الطريق المؤدي نحو الديمقراطية، كونها يعونه النمط الأكثر شيوعا للمشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية لبلداتهم واختيار ممثلهم في البرلمانات والمجالس التشريعية والتنفيذية الأخرى أو اختيارهم الرؤساء للمناصب العليا في الدولة. وتصدر الإشارة إلى أن الانتخابات في غاية الأهمية في تمكين إرادة الناخب وقدرته على التأثير في عملية اتخاذ القرارات الحاسمة المؤثرة في مفاصل حياته الحالية والمستقبلية، فضلا عن ذلك تؤسس الانتخابات الحرة والنزيهة إلى التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، بمختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة بالتعددية الحزبية وتوفير بيئة صالحة والاتفاف بها، وهذا الانتفاع

والعراق شهد محافل إنتخابية عدة وتماشيا مع متطلبات الديمقراطية التي سادت في العراق بعد 2003، إذ شهد انتخابات عدة بدءا من عام 2005 إلى عــــام 2014 والانتخابات القادمة في/ ايار /2018. وشهدت خلافات عدة من خلال اختلاف نسب الانتخاب ، وشكل قانون الانتخاب، ودرجة الوعي السياسي لدى الناخبين، وهو جوهر ما ينصب إليه الموضوع. جميع هذه المحافل واقعا مع اختلاف الأحزاب وتوجهاتها ركزت واقعا وإستقرار من الكتاب والمختصين في الشأن السياسي والمواطنيين ركزت على كيفية الوصول للسلطة والاتفاف بها، وهذا الانتفاع



هارون يحيى

اسطنبول